

رؤية استراتيجية حول  
تكنولوجيا المعلومات ومستقبل التعليم  
في دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

الدكتور / منصور العور

رئيس جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية

مقدمة إلى

المؤتمر السنوي الثالث للتعليم

2 – 3 أكتوبر 2012

## تقديم

انطلاقاً من التجربة العملية التي عشتها عبر مراحل تأسيس جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية ، والتي مازلت أعيش أحداثها لحظة بلحظة من خلال موقعي الحالي كرئيس للجامعة ، واستناداً إلى متابعتي المتواصلة لما يجري على صعيد التعليم الجامعي ، وبوجه خاص ما يتعلق بالتعليم الإلكتروني ، المتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم ، يسعدني أن أقدم هذه الرؤية الاستراتيجية ، لتكون بمثابة المرشد والمعين لمن يتصدى لدعم هذا الاتجاه المتنامي وإثراء لمستقبل التعليم في وطننا الغالي.

وفي هذه الرؤية الموجزة قصرت التناول على بضع نقاط دون غيرها تتمثل فيما يلي :

أولاً: النظرة الشائعة إلى التعليم الإلكتروني

ثانياً: سيطرة الفكر التقليدي على الاعتماد الأكاديمي

ثالثاً: التوصيات

## أولاً: النظرة الشائعة إلى التعليم الإلكتروني :

يعد التعليم الإلكتروني على مستوى العالم أجمع - مقارنة بالتعليم التقليدي - نمطاً حديثاً نسبياً ، وبالتالي فإن النظرة إليه مازالت مسكونة بالخوف ، والشك في مدى جدواه ، لاسيما أن الدارس ينفق فيه أعلى ما يملك ؛ سواء سنوات عمره أو ماله ، ويخشى ألا تحظى الشهادة التي يحصل عليها في نهاية المطاف بالقبول لدى مؤسسات العمل ، وخاصة أن أغلب مؤسسات التعليم الإلكتروني غير تابعة للحكومات ، ناهيك عن أنها لا تتمتع بالاعتماد الأكاديمي .

وتتضاعف هذه النظرة للتعليم الإلكتروني أضعافاً مضاعفة في المنطقة العربية ، فضلاً عن أنه يُنظر إليه على أنه البديل غير المرغوب فيه ، الذي لا يلتحق به إلا من فاته قطار التعليم التقليدي ، وكأنه تعليم من الدرجة الثانية . وتسود هذه النظرة سواء بين الطلاب أو أولياء الأمور ، أو أصحاب الأعمال ، أو حتى المؤسسات الحكومية .

ولعل مبعث هذه النظرة يتمثل في حداثة التعليم الإلكتروني ، وعدم الدراية بوسائله وأساليبه لدى أغلب الناس ، وهو أمر نلتمس لهم معه بعض العذر نظراً لغياب المردود أو العائد العملي على التعليم الإلكتروني في الوقت الحالي . ولا شك أن المسؤولين والعاملين في هذا المجال - وأنا واحد منهم - يتحملون جانباً من المسؤولية عن التقصير في التعريف بهذا النمط من التعليم بسبب محدودية الاعتمادات المخصصة للدعاية والإعلان ، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية .

ولعل هذا الوضع يمثل تحدياً خطيراً يواجه مؤسسات التعليم الإلكتروني ، إلا أن العمل الدؤوب والإصرار والمثابرة على مدى الأعوام القادمة كفيل بأن يغير هذه النظرة المتدنية إليه .

### **ثانياً: سيطرة الفكر التقليدي على الاعتماد الأكاديمي :**

لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية جامعية تتطلع إلى الاستمرار والازدهار إلا من خلال حصولها على الاعتماد الأكاديمي من المؤسسة الوطنية الرسمية للتعليم العالي داخل الدولة التي تمارس العمل على أراضيها ، وإلا كان أداؤها بمثابة إهدار للجهد والوقت والمال .

إن حيثيات إنشاء مؤسسات التعليم الإلكتروني تتضمن العديد من الاعتبارات مثل قصور الجامعات التقليدية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات الذين أتمو دراستهم الثانوية والراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ، فضلاً عن استحالة التحاق العديد من العاملين بالوظائف العامة بالجامعات التقليدية في ظل مسؤولياتهم الوظيفية . هذا بالإضافة إلى صعوبة التحاق المرأة العربية بالجامعات التقليدية بسبب مسؤوليتها الأسرية وضرورة انتقالها لمقر الجامعة ، ناهيك عن فتح مجال التعليم أمام العديد من الفئات التي تحول ظروفها دون الالتحاق بالجامعات التقليدية مثل المرضى ، وأصحاب الإعاقات ، وكبار السن ، والسجناء .

ورغم كل هذه الحيثيات السابقة والتي تمثل الأسباب الجوهرية التي دعت إلى إنشاء مؤسسات التعليم الإلكتروني إلا أننا نجد هذه المؤسسات مضطرة – أو قل إن شئت مجبرة – على التخلي عن الوفاء بهذه الاعتبارات نظراً للضغوط الشديدة والشروط الضاغطة التي تفرضها المؤسسة الوطنية الرسمية للتعليم العالي حتى توافق على منح

الاعتماد الأكاديمي لمؤسسة التعليم الإلكتروني مثل اشتراط حضور الطلاب لنسبة معينة من المحاضرات حضوراً فعلياً داخل الفصول التعليمية بمبنى الجامعة ، أو اشتراط وجود عدد معين من أعضاء هيئة التدريس بمقر الجامعة .

والواقع أن مثل هذه الاشتراطات فضلاً عن أنها تتناقض واعتبارات إنشاء مؤسسات التعليم الإلكتروني ، فإنها تشكل عبئاً مالياً ضخماً يقع على كاهلها يضعف من قدرتها على منافسة الجامعات التقليدية ، ويضاعف من تردد التحاق الدارسين بها ، بالإضافة إلى إحجام الكثيرين منهم تأسيساً على أنهم ملتزمون بحضور بعض المساقات الدراسية داخل مقر الجامعة ، الأمر الذي يؤدي إلى هدم الفكرة الأساسية التي يقوم عليها التعليم الإلكتروني ، ومن ثمّ تراجع الدافع الأساسي للالتحاق به .

و لعل مرجع ذلك هو أن المؤسسة الوطنية الرسمية للتعليم العالي مازالت أسيرة لفكر التعليم التقليدي ، وتعاني من صعوبة بالغة في تصور إمكانية تلقي الدارس للعلم وتحصيل المعرفة دون وجوده الفعلي والمادي داخل مقر المؤسسة التعليمية الجامعية ، مع جلوسه أمام معلمه وجهاً لوجه .

### ثالثاً: التوصيات :

مع اعترافنا الكامل بأن هذه الأوضاع تمثل تهديداً كبيراً لمسيرة التعليم الإلكتروني ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مستقبل التعليم ، إلا أنه لا مفر أمامنا من التعامل معها كأمر واقع ، مع بذل غاية الجهد لإثبات جدارة مؤسسات التعليم الإلكتروني للقيام بالرسالة التعليمية الموكلة إليها فضلاً عن دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في مستقبل التعليم ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال بعض التدابير يتمثل أهمها في ما يلي :

1. مواصلة الحوار العلمي المشترك مع القائمين على المؤسسات الوطنية الرسمية للتعليم العالي لإدخال التعديلات الواقعية على شروط الاعتماد بما يتناسب مع طبيعة التعليم الإلكتروني .
2. بذل مزيد من الجهد في مجال التعريف بطبيعة التعليم الإلكتروني في المنطقة العربية ، والتأكيد على أنه البديل الوحيد للجامعات التقليدية في المستقبل .
3. ضرورة دعم التعاون العلمي بين كافة مؤسسات التعليم الإلكتروني لتبادل الخبرات ، والوقوف على أفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة .
4. ضرورة العمل على إدخال استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة تدريجية في المدارس الحكومية حتى يعتاد الطلاب على تلقي المعرفة من خلال تكنولوجيا المعلومات.
5. نشر ثقافة التعليم الإلكتروني واستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم باعتباره الوسيلة الفعالة لمواجهة الانفجار المعرفي في المستقبل.
6. ضرورة إدخال التخصص في دراسة الحاسبات الإلكترونية في التعليم الثانوي حتى يحق لنا أن نحلم بتوطين التكنولوجيا ، وإلا فسوف نظل قابعين في موقف التبعية في انتظار عطاء الغرب إن شاء منح وإن شاء منع !!!  
إن توطين التكنولوجيا فضلاً عما يوفره من تقدم وازدهار ، وما يحققه من تحرير الإرادة الوطنية ، فإنه سوف يبسر لنا حماية الأمن القومي والحفاظ على أسرار الوطن ، وهو أمر حيوي يجنبنا كوارث الاختراق والتجسس.

**والله من وراء القصد**

